

مذكرة مقرر 322 سلم

عقيدة أهل السنة (2)

د. سلطانة آل الشيخ

الجزء (2)

**الـمـعـجـزات**

**المعجزة** لغة: ما أُعجِزَ به الخصم عند التحدي.

وشرعا عُرفت بعدة تعاريف، منها: هي أمر خارق للعادة يعجز البشر متفرقين ومجتمعين عن الإتيان بمثله، يجعله الله على يد من يختاره لنبوّته؛ ليدلّ على صدقه وصحّة رسالته، أو هي ما خرق العادة من قول أو فعل إذا وافق دعوى الرسالة وقارنها وطابقها على جهة التحدي ابتداء بحيث لا يقدر أحد عليها، ولا على مثلها، ولا على ما يقاربها....

وفيما يطلق عليها من أسماء، قال شيخ الإٍسلام ابن تيمية رحمه الله: "اسم المعجزة يعم كل خارق للعادة في اللغة، وعرف الأئمة المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل، وغيره، ويسمونها الآيات"([[1]](#footnote-2)) .

وقال: "والآيات والبراهين الدالَّة على نبوَّة محمد كثيرة...، ويسمِّيها مَن يسمِّيها من النُّظَّار (معجزات)، وتسمَّى (دلائل النبوَّة) و(أعلام النبوَّة)، ونحو ذلك، وهذه الألفاظ إذا سُمِّيت بها آيات الأنبياء، كانت أدلَّ على المقصود من لفظ (المعجزات)"([[2]](#footnote-3)) .

والمعجزة من دلائل النبوة، إلا أنها تختص بوصفين: التحدي والعجز عن المعارضة ([[3]](#footnote-4))، فالدليل أعم من المعجزة ، قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: "لا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات"([[4]](#footnote-5)).

النبوة هي أصل المعجزة ، والولاية هي أصل الكرامة ، فالمعجزة الخارقة للعادة لا تحصل إلا مع النبوة الصادقة والكرامة الخارقة للعادة لا تحصل للولي إلا بمتابعته لشرع نبيه . والمعجزة دليل على النبوة الصادقة ، والكرامة دليل على صدق الشاهد بالنبوة الصادقة .

**آيات الله منها ما هي آيات كبرى ومنها ما هي آيات صغرى .**

1. الآيات الكبرى لا تكون إلا للأنبياء والمرسلين وهي التي وجب على الناس الإيمان بمقتضاها وهي التي يطلق عليها اسم المعجزات.
2. والآيات الصغرى لا تصل إلى درجة سابقتها ولا تبلغ مبلغها في الحد ولا في الحقيقة وهي التي يطلق عليها اسم الكرامات .

* فضل معرفة المعجزات والتمييز بينها وبين ما للسحرة والكهان من الخوارق عظيم وتعلّم ذلك من أشرف العلوم.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: ( فإن الكلام في المعجزات وخصائصها والفرق بينها وبين غيرها من أشرف العلوم وأكثر أهل الكلام خلطوا فيه تخليطاً ليس هذا موضعه) . وقال رحمه الله: ( الفرق بين النبي والساحر أعظم من الفرق بين الليل والنهار).

* المعجزة طريق من طرق إثبات الصانع ومعرفة صدق الرسول .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: " إن دلائل النبوة من جنس دلائل الربوبية فيها الظاهر والبيّن لكل أحد كالحوادث المشهودة فإن الخلق كلهم محتاجون إلى الإقرار بالخالق والإقرار بالرسالة " .

ـ لذا وجب العناية بمعرفة الفرق بين معجزات الأنبياء وكرامات الصالحين وبين خوارق السحرة والكهان والمشعوذين .

**الفروق بين آيات الأنبياء وغيرها:**

**الأول:**أنّ النبيّ صادقٌ فيما يخبر به عن الكتب، لا يكذب قط. ومن خالفهم من السحرة، والكهّان، لا بُدّ أن يكذب؛ كما قال: هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِين \* تَنَزَّلُ عَلَى كُلّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ .

**الثاني:**من جهة ما يأمر به هذا ويفعله، ومن جهة ما يأمر به هذا ويفعله؛ فإنّ الأنبياء لا يأمرون إلاَّ بالعدل، وطلب الآخرة، وعبادة الله وحده، وأعمالهم البر والتقوى. ومخالفوهم يأمرون بالشرك، والظلم، ويعظّمون الدنيا، وفي أعمالهم الإثم والعدوان.

**الثالث:**أنَّ السحر، والكهانة، ونحوهما أمور معتادة معروفة لأصحابها، ليست خارقة لعادتهم. وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم ولمن اتّبعهم.

**الرابع:**أنَّ الكهانة والسحر يناله الإنسان بتعلّمه، وسعيه، واكتسابه. وهذا مجرّبٌ عند الناس. بخلاف النبوة؛ فإنّه لا ينالها أحدٌ باكتسابه.

**الخامس:**أنَّ النبوّة لو قُدِّر أنها تنال بالكسب، فإنّما تُنال بالأعمال الصالحة، والصدق، والعدل، والتوحيد .

**السادس:**أنَّ ما يأتي به الكهّان، والسحرة، لا يخرج عن كونه مقدوراً للجنّ والإنس، وهم مأمورون بطاعة الرسل، وآيات الرسل لا يقدر عليها؛ لا جنّ، ولا إنس.

**السابع:**أنَّ هذه يمكن أن تُعارض بمثلها، وآيات الأنبياء لا يمكن أحداً أن يعارضها بمثلها.

**الثامن:**أنَّ تلك ليست خارقة لعادات بني آدم، بل كلّ ضربٍ منها معتادٌ لطائفة غير الأنبياء. وأما آيات الأنبياء: فليست معتادة لغير الصادقين على الله، ولمن صدّقهم.

**التاسع:**أنَّ هذه قد لا يقدر عليها مخلوق؛ لا الملائكة، ولا غيرهم؛ كإنزال القرآن، وتكليم موسى. وتلك تقدر عليها الجنّ والشياطين.

**العاشر:**أنَّه إذا كان من الآيات ما يقدر عليه الملائكة؛ فإنّ الملائكة لا تكذب على الله، ولا تقول لبشر إنَّ الله أرسلك، ولم يرسله. وإنما يفعل ذلك الشياطين.

**عقيدة أهل السنة والجماعة في المعجزات**

مذهب أهل السنة والجماعة والسلف الصالح فيما قرره أئمتهم وهو أنَّ النبوة والرسالة دليلها وبرهانها متنوع، ولا يُحصرُ القول بأنها من جهة المعجزات الحسية التي تُرى أو تجري على يدي النبي والولي.  
فمن الأدلة والبراهين لإثبات النبوة والرسالة:

- أولاً: الآيات والبراهين.

- ثانياً: ما يجري من أحوال النبي في خَبَرِهِ وأمره ونهيه وقوله وفعله مما يكون دالاًّ على صدقه بالقطع.  
- ثالثاً: أنَّ الله ينصر أنبياءه وأولياءه ويمكِّن لهم ويخذل مدعي النبوة ويُبيد أولئك ولا يجعل لهم انتشارا كبيرا، وهذه ثلاثة أصول.

أما الأول: فمعناه أنَّ من قَرَّرَ نبوة الأنبياء عن طريق المعجزات، فإننا نوافقهم على ذلك؛ لكنَّ أهل السنة لا يجعلونه دليلاً واحداً، لا يجعلونه دليلاً فرداً؛ بل يجعلونه من ضمن الدلائل على النبوة.

وهذا الدليل وهو دليل المُعْجِزَات ـ كما يُسَمَّى- يُعَبِّرْ عنه أهل السنة بقولهم الآيات والبراهين، وذلك لأنَّ لفظ (المُعْجِزْ) لم يرد في الكتاب ولا في السنة، لفظ (المُعْجِزَةْ) وإنما جاء في النصوص الآية والبرهان إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ، فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ، وقال فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ، قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ، ونحو ذلك من الآيات التي تدل على أنَّ ما يؤتاه الأنبياء والرسل إنما هو آيات وبراهين.

وبعض أهل العلم جعل لفظ المُعْجِزْ نتيجة في أنَّ آية النبي وبرهان النبوة مُعْجِزْ، لكن لفظ الإعجاز فيه إجمال.  
 ونقول الآية والبرهان التي يؤتاها الرسول والنبي للدِّلالة على صدقه تكون معجزة للجن والإنس جميعاً.  
فما آتاه الله - عز وجل - محمدا يكون مُعْجِزَاً للجن والإنس جميعا، كما قال تعالى قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا .  
أما إعجاز بعض الإنس دون بعض، أو الإنس دون الجن، فهذا هو الذي يدخل في الخوارق ويدخل في أنواع ما يحصل على أيدي السحرة والكهنة وما أشبه ذلك .

**المخالفين لأهل السنة في المعجزات :**

قول المعتزلة وغيرهم: إن العادة لا تنخرق إلا لنبي .

تعريف المعجزة عند الأشاعرة: ظن الأشاعرة أنّ مجرّد كون الفعل خارقاً للعادة، هو الآية على صدق الرسول، فلا يجوز ظهور خارق إلا لنبي ، ولذلك أنكروا أن يكون للسحر تأثيرٌ خارجٌ عن العادة؛ مثل أن يموت ويمرض بلا مباشرة شيءٍ. وأنكروا الكهانة، وأن تكون الجن تُخبر ببعض المغيبات، وأنكروا كرامات الأولياء وقالوا أن خوارق الأنبياء يظهر مثلها على يد الساحر، والكاهن، والصالح، ولا يدل على النبوة؛ لأنه لم يدّعها. قالوا: ولو ادعى النبوة أحدٌ من أهل هذه الخوارق، مع كذبه، لم يكن بُدٌ من أنّ الله يعجزه عنها؛ فلا يخلقها على يده، أو يُقيّض له من يعارضه، فتبطل حجّته. فالمعجزة عند الأشاعرة دعوى النبوة وعدم المعارضة وليست الآية بجنسها معجزة.

**العصمة عند أهل السنة**

**أوَّلاً: تعريف العصمة:**

العصمة في اللغة:وردت في اللُّغة لعدَّة معان، منها:

1- المنع: قال في "لسان العرب": "العصمة في كلام العرب: المنع، وعِصْمة الله عبدَه: أن يعصمه ممَّا يوبِقُه، يقال: عصمه يعصمه عَصْمًا: منعه ووقاه" .

2- الحِفْظ: قال في اللسان: "والعِصْمة: الحفظ، يقال: عصمَه فانعصم، واعتصمْتُ بالله إذا امتنعت بلطفه من المعصية".

**وأمَّا في الشرع:** فهي: حفظ الله لأنبيائه ورسُلِه من الوقوع في الذُّنوب والمعاصي، وارتِكاب المنكرات والمحرَّمات.  
وعرَّفها الحافظ ابن حجر بقوله: "وعصمة الأنبِياء - على نبينا وعليهم الصلاة والسلام -: حفظهم من النقائص، وتَخصيصهم بالكمالات النفيسة، والنصرة والثبات في الأمور، وإنْزال السكينة، والفرق بينهم وبين غيرهم أن العصمة في حقهم بطريق الوجوب، وفي حق غيرهم بطريق الجواز".

**ما الحكمة من عصمة الأنبياء؟**   
**الشرع والعقل يلزمان بعصمة الأنبياء للأسباب التالية:**

1- العصمة ثابتة للأنبياء أكرمهم الله بها، وميَّزهم على سائر البشر؛ حتى تتحقَّق حكمة الاقتداء والتأسِّي بهم، وإلاَّ لم يكن لهم فضل ولا مزية، وكانت القدوة بغيرهم مساوية للقدْوة بهم، والأخْذ عنهم كالأخذ عن غيرهم.  
2- ولأنَّ المعاصي والذنوب ما هي إلاَّ نجاسات معنويَّة، وهي تشبه القاذورات والنَّجاسات الحسِّيَّة، فكيف يجوز نِسْبَتها إلى الأنبياء؟!

3- ولأنَّ القول بعدم عِصْمة الأنبياء يُفْضِي إلى القدح في تبليغهم الرِّسالة؛ حيث يمكن نسبة الخطأ أو الزيادة أو النقص في التَّشريع، وهذا غير ممكن في حقِّهم؛ لأنَّ الله قد عصمهم من ذلك.

**الأمور التي عصم منها الأنبياء:**

1- الكفر: فالأنبِياء والرُّسل لا شكَّ أنَّهم معصومون من الوقوع في الكُفْر والشِّرْك، وقد أجمعت الأمَّة على ذلك ، ولم يخالف في هذا الإجْماع إلاَّ مَن لا يعتد بخلافهم، وهم أربعة طوائف هي: الأزارِقة و الفضيليَّة وهم من فرق الخوارج، والرَّافضة، والسمنانية .

وكيف يقع الأنبياء في الكفر والمعلوم من سيرتهم أنَّهم كانوا حربًا على الكفر والشرك على اختلاف صُوَرِه وأشْكاله وألوانه؟! فلم يدَعوا طريقًا أو سبيلاً لهدْم الشِّرْك والكفر إلاَّ سلكوه، مستخدمين في ذلك كلَّ طاقاتِهم وجهودهم.

**2 - الكبائر:**

لا شكَّ أنَّ الكبائر ممَّا يحطُّ قدْر العبد عند الله وعصمة الأنبياء من الكبائر أمرٌ دلَّت عليه النصوص من القرآن والسنَّة، فكيف لا يكون النبي معصومًا من الكبائر، والأمر لا يتعلَّق بنفسه فقط؛ بل يتعدَّاه لغيره بكونه هو القدوةَ للنَّاس والمرشد لهم، بل كلّ أفعاله وأقواله تعدُّ تشريعًا تأخذ بها الأمَّة إلى قيام الساعة؟

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة: "فإنَّ القول بأنَّ الأنبياء معصومون عن الكبائِر دون الصَّغائر هو قول أكثر علماء الإسلام، وجَميع الطَّوائف، حتَّى إنَّه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الآمدي أنَّ هذا قول أكثر الأشعريَّة، وهو أيضًا قول أكثر أهل التَّفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السَّلف والأئمَّة والصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم إلاَّ ما يوافق هذا القول .

**3- العصمة في التحمل والتبليغ:**

من خصائص الأنبياء والمرسلين أنَّهم معصومون في تحمُّل الوحي، وفيما يخبرون عن الله تعالى، فقد اتَّفقت الأمَّة أنَّ الرسل معصومون في تحمُّل الرِّسالة .

**هل الأنبياء معصومون من الصَّغائر غير المنفِّرة؟**

للعلماء في هذه المسألة أقوال، والَّذي عليه الجمهور من أهل العلم أنَّ الأنبياء غير معصومين من الوقوع في الصَّغائر غير المنفرة، وأنَّهم معصومون من الإقرار على الذنوب مطلقًا، وأنَّهم إن وقع منهم زلاَّت من جنس ذلك فإنَّهم يتداركونها بالتَّوبة والإنابة، ثمَّ يرتفعون إلى منزلة أعلى من المنزلة التي كانوا عليها قبل الذنب .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وعامَّة الجمهور الذين يجوزون عليهم الصَّغائر يقولون: إنَّهم معصومون من الإقرار عليها، فلا يصدر عنهم ما يضرُّهم، كما جاء في الأثر: كان داود بعد التوبة خيرًا منه قبل الخطيئة، والله يحب التوَّابين ويحب المتطهِّرين، وإنَّ العبد ليفعل السيئة فيدخل بها الجنة".

**4- عصمة الأنبياء من الأمراض المنفرة:**

الأنبِياء معصومون كذلك من الأمراض المنفِّرة، مثل البرص والتقرُّحات في أبدانهم والعمى والصمم والهذيان، وغيرها من الأمراض التي ينفر منها الناس؛ لأنَّ الأنبياء مرشدون ومحتاجون إلى مخالطة الناس، وهذا بإجماع العُلماء، وما نُسِب إلى أيوب - عليْه السَّلام - من تلك الأمراض المنفرة غير صحيح ، وتجوز عليهم الأمراض غير المنفِّرة، يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: وأنَّ الأنبياء قد يصابون ببعض العوارض الدنيويَّة من الجراحات والآلام والأسقام ليعظم لهم بذلك الأجر، وتزداد درجاتُهم رفعة، وليتأسَّى بهم أتباعهم في الصبر على المكاره، والعاقبة للمتقين ، ولم يعمَ نبي قط، وما ذُكِر عن شعيب - عليه السلام - أنه ضرير لم يثبت، وأمَّا يعقوب - عليه السلام - فحصلت له غشاوة وزالت.

**العصمة لغير الأنبياء:**

العِصْمة من صفات الأنبِياء التي اختصُّوا بها دون غيرِهم لتحصيل مقْصود النبوَّة والرِّسالة؛ قال الحافظ: "إنَّ غير النَّبيِّ ولو بلغ من الفضل الغاية ليس بمعصوم".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "بخلاف غير الأنبياء فإنَّهم ليسوا معصومين كما عصم الأنبياء ولو كانوا أولياء لله" .

وقال أيضًا: "وهذا مذهب أهل السنَّة والجماعة خلافًا لأهل الرَّفْض الَّذين يجعلون أئمَّتهم معصومين كالأنبياء، وبعض أهل التصوُّف الذين بالغوا في تقديس شيوخهم حتَّى ادعوا فيهم العصمة" .

فالرَّافضة ادَّعوا العصمة لأئمَّتهم، وقالوا: إنَّ كلَّ ما قالوه شرع يتبع ودين يدان الله به، وجوزوا على الأنبياء المعصية، ولم يُجوِّزوها على أئمتهم، وروَّجوا باطلهم هذا بشبهة قالوا: إنَّ الأنبياء إذا عصَوا ردَّهم الوحي إلى الصَّواب، وأئمَّتهم لا وحي لهم يردُّهم، وأخذ عنهم هذا بعض المتصوِّفة، وزادوا عليه بلاءً إذ زعموا أنَّ الأولياء أفضل من الأنبياء، كما قال ذلك ابن عربي والحاتمي الطائي وغيرهم .

وقال محمَّد بن حزم في "الفِصَل ": "فإن قال ذلك فإنَّ الأنبياء - عليْهِم السَّلام - عنده يجترِحون السيِّئات، وفي سائر النَّاس من لا يجترحها فوجب أن يكون في النَّاس من هو أفضل من الأنبياء - عليْهِم السَّلام - وهذا كفر، وما قدرنا أنَّ أحدًا ممن ينتمي إلى أهل الإسلام ولا إلى أهل الكتاب ينطلق لسانه بهذا، حتَّى رأينا المعروف بابن الباقلاني فيما ذكر عنْه صاحبه أبو جعفر السمناني قاضي الموصل: أنَّه قد يكون في النَّاس بعد النبي من هو أفضل من النبي من حين يبعث إلى حين يموت، فاستعظمنا ذلك، وهذا شرك مجرَّد، وقدْح في النبوَّة لا خفاء به.

وقد كنا نسمع عن قوم من الصوفية أنهم يقولون: إنَّ الوليَّ أفضل من النبي، وكنَّا لا نحقق هذا على أحد يدين بدين الإسلام إلى أن وجدنا هذا الكلام كما أوْردنا، فنعوذ بالله من الارتِداد، قال أبو محمَّد: ولو أنَّ هذا الضالَّ المضلَّ يدري ما معنى لفظة أفضل، ويدْري فضيلة النبوَّة لما انطلق لسانه بهذا الكفر، وهذا التكذيب للنبي - صلَّى الله عليْه وسلَّم - إذ يقول: ((أني لأتقاكم لله))، ((وإني لست كهيئتكم)) ((وإني لستُ مثلكم))، فإذا قد صحَّ بالنَّصِّ أنَّ في الناس من لم يجترح السيِّئة، وأنَّ من اجترح السَّيئات لا يساويهم عند الله - عزَّ وجلَّ - فالأنبياء - عليْهِم السَّلام - أحقُّ بهذه الدرجة، وبكل فضيلة بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام، بقول الله - عزَّ وجلَّ -: اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ فأخبر تعالى أنَّ الرسل صفوته من خلقه .

إذًا؛ فالقائل بهذا ما وقَّر النبوَّة، ولا عظَّم الرِّسالة، ولا عزَّر حرمة الاصطِفاء، ولا عزَّز حظْوة الكرامة؛ بل هذا لجهْلِه بمقام النبوَّة، ومجازفتِه بالقوْل، بل أراد أن يُعْرِب فأعْجَم، وأحبَّ أن يضيءَ فأظلم، والله أعلم وأحكم.

**التفاضل بين الأنبياء**

**معنى التفاضل** :

هو مفاضلة الأنبياء بعضهم على بعض ، وهو أمر موكول إلى الله سبحانه وتعالى، وإلى رسوله فقط دون غيره من البشر جميعا. وهذا معنى قوله تعالى: تلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ .

وقوله : ( لا تفاضلوا بين الأنبياء ) .

**أسس التفاضل من الكتاب والسنة:**

* المراد بالنهي الوارد في هذا الباب ، هو النهي عن إطلاق ألسنة البشر فيه فيتناولوه بآرائهم وأفكارهم فيقعوا في أنبياء الله كما وقع أهل الكتاب فيهم فنسبوا إلى بعضهم ما لا يليق بهم كالكذب والسكر والزنا بالنسبة لإبراهيم ونوح ولوط وداود ورفعوا بعضهم إلى مرتبة الألوهية كالعزير و عيسى بن مريم عليهم السلام جميعا .
* يقول الله تعالى: آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ أي أن علامة المؤمنين من المسلمين وصفاتهم هو الإيمان بجميع رسله دون تفرقة بينهم ، ثم قال الله عز وجل : لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ لتأكيد على عدم التفرقة .
* وكالة أمر التفاضل بين الرسل لله سبحانه وتعالى ولرسوله ، هو ما يتفق مع منهجه جلا وعلا في هذا الشأن حيث أنه سبحانه وتعالى هو الذي فاضل بين مخلوقاته بعضها ببعض ولم يترك ذلك لأي من خلقه لقصورهم في هذا الأمر وجهلهم به . كتفضيل ليلة القدر على سائر الليالي لنزول القرآن الكريم فيها لقوله تعالى: إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ . وتفضيل يوم النحر على سائر أيام العام لقوله : ( أفضل الأيام عند الله يوم النحر ثم يوم النفر ) وتفضيل شهر رمضان على سائر الشهور لصيامه لقوله تعالى : فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمهْ .

وجه الجمع بين نهي الرسول عن التفضيل وذكره التفضيل :

عن النبي ، قَالَ : ( لاَ يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى ) ، قال ابن كثير رحمه الله :

" فإن قيل : فما الجمع بين هذه الآية ( تِلْكَ الرُّسُل فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ) . وبين الحديث الثابت في الصحيحين عن أبي هريرة - فذكر الحديث المتقدم ، ثم قال - فالجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا كان قبل أن يعلم بالتفضيل ، وفي هذا نظر .

الثاني : أن هذا قاله من باب الهضم والتواضع .

الثالث : أن هذا نهي عن التفضيل في مثل هذه الحال التي تحاكموا فيها ، عند التخاصم والتشاجر .

الرابع : لا تفضلوا بمجرد الآراء والعصبية .

الخامس : ليس مقام التفضيل إليكم ، وإنما هو إلى الله عز وجل ، وعليكم الانقياد والتسليم له والإيمان به .

**مكانة النبي :**

يقول ابن كثير: "لا خلاف أن الرسول أفضل من بقية الأنبياء" .

أما عن القول باستقاء معايير التفاضل من السنة ، فلأنه عدد لنفسه بعض وجوه الفضل التي لم تكن لغيره من الأنبياء ، كقوله : ( أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصلي ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة ).

وقوله : ( أعطيت فواتح الكلم وجوامعه وخواتمه ) .

وفي صحيح الجامع قوله : ( أنا سيد ولد آدم ولا فخر وبيدي لواء الحمد ولا فخر وما من نبي آدم فمن سواه إلا تحت لوائي ولا فخر . وأنا أول شافع وأول مشفع ولا فخر ) ، وقوله : ( أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر وأول شافع وأول مشفع ) وقوله : ( أنا أكثرالأنبياء تبعا يوم القيامة وأنا أول من يقرع باب الجنة ) .

وأقسم الله بعظيم قَدره فقال: لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ .

قال ابن كثير رحمه الله: أَقسم تعالى بِحياة نبيه وفي هذا تشريف عظيم ومقام رفيع وجاه عريض.

**الإيمان بالقدر**

**معنى القضاء والقدر:**

هو تقدير الله تعالى الأشياء في القدم، وعلمه سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته سبحانه لذلك ومشيئته له، ووقوعها على حسب ما قدرها وخلقها له.

مراتب القدر أربع ، وهي إجمالا :

**الأولى: العلم**: أي أن الله علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم .

**الثانية: الكتابة:** أن الله كتب مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ .

**الثالثة:المشيئة:** أي أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأن ليس في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئته سبحانه ولا يكون في ملكه إلا ما يريد .

**الرابعة: الخلق والتكوين:** أن الله خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد.

الأدلة على وجوب الإيمان بالقضاء و القدر:

تقسم إلى ثلاث أقسام:

أ / الأدلة العامة من القرآن الكريم.

ب / الأدلة العامة من السنة النبوية.

ج / الأدلة التفصيلية لوجوب الإيمان بكل مرتبه من مراتب القدر.

الدليل العام من القرآن الكريم على وجوب الإيمان بالقدر:

وردت في كتاب الله تعالى آيات تدل على أن الأمور تجري بقدر الله تعالى ، علم الأشياء وقدرها في الأزل ، و أنها ستقع على وفق ما قدر الله سبحانه و تعالى ، ومن هذه الآيات : قوله تعالى : إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ .

الدليل العام من السنة على وجوب الإيمان بالقدر:

حديث جبريل المشهور، الذي رواه عبدالله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما و فيه: " قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: أن تؤمن بالله و ملائكته و كتبه و رسله و اليوم الآخر، و تؤمن بالقدر خيره وشره ، قال : صدقت .." .

الأدلة التفصيلية لكل مرتبة من مراتب القدر:

مراتب القدر أربعة هي: العلم، الكتابة، المشيئة ، الخلق .

ونبين هنا أدلتها مفصلة:

1/ أدلة المرتبة الأولى: مرتبة العلم:

قال تعالى: هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : سئل النبي عن أولاد المشركين ، فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين .

2/ أدلة المرتبة الثانية : مرتبة الكتابة :

قال تعالى : مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ .

عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله يقول : ( كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات و الأرض بخمسين ألف سنة ) .

3/ أدلة المرتبة الثالثة: مرتبة الإرادة والمشيئة:

قال تعالى: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ .

عن أبي موسى الأشعري قال: كان رسول الله إذا جاءه السائل أو طلبت عليه حاجه قال: ( اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء ) .

4/أدلة المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق:

قال تعالى: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ .

قال النبي لأبي موسى الأشعري : ( يا عبدالله ابن قيس، ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة، فقلت :بلى يا رسول الله ، قال : قل : لا حول ولا قوة إلا بالله ) ، ففيها الاعتراف بأنه لا صانع غير الله .

**أفعال العباد**

اختلف الناس في  أفعال العباد  الاختيارية :

أولا :فزعمتالجبرية  ورئيسهم  الجهم بن صفوان:  أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى ، وهي كلها اضطرارية ، كحركات المرتعش ، والعروق النابضة ، وحركات الأشجار ، وإضافتها إلى الخلق مجاز ! وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله !

ثانيا : قابلته   المعتزلة  ، فقالوا : إن جميع الأفعال الاختيارية ، لا تعلق لها بخلق الله تعالى . واختلفوا فيما بينهم : أن الله تعالى يقدر على أفعال العباد أم لا ؟ !

ثالثا : وقال أهل الحق : أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة ، وهي مخلوقة لله تعالى ، والحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات ، لا خالق لها سواه .  فالجبرية  غلوا في إثبات القدر ، فنفوا صنع العبد أصلا ،  والقدرية  نفاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى . ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة ، بل أردأ من  المجوس  ، من حيث إن  المجوس  أثبتوا خالقين ، وهم أثبتوا خالقين ! !

وهدى الله المؤمنين  أهل السنة  لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . فكل دليل صحيح يقيمه الجبري ، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء ، وأنه على كل شيء قدير ، وأن  أفعال العباد من جملة مخلوقاته  ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار ، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار .

وكل دليل صحيح يقيمه القدري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأنه مريد له مختار له حقيقة ، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق ، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته .

فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى ،   :  فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة ، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال ، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة ، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم .

وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يصدق بعضه بعضا. ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط، ويستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخرين .

وخلاصة  مذهب أهل السنة والجماعة في القدر وأفعال العباد  ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة من أن الله سبحانه هو الخالق لكل شيء من الأعيان والأوصاف والأفعال وغيرها ، وأن مشيئته تعالى عامة شاملة لجميع الكائنات ، فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة ، وأن خلقه سبحانه الأشياء بمشيئته إنما يكون وفقا لما علمه منها بعلمه القديم ، ولما كتبه وقدره في اللوح المحفوظ ، وأن للعباد قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم ، وأنهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال بمحض اختيارهم ، وأنهم لهذا يستحقون عليها الجزاء : إما بالمدح والمثوبة ، وإما بالذم والعقوبة ، وأن نسبة هذه الأفعال إلى العباد فعلا لا ينافي نسبتها إلى الله إيجادا وخلقا ؛ لأنه هو الخالق لجميع الأسباب التي وقعت بها .

**الجبر والاختيار**

**تعريف الجبر والاختيار**

معنى الجبر : الجبر عند من يزعمه هو نفي الفعل حقيقة من العبد، وإضافته إلى الرب، فكأن الله في زعمهم يُكرِه عباده على فعل الذنوب كما يُكرِههم على فعل الطاعات.

معنى الاختيار : إثبات قدرة العبد على اختيار الخير والاندفاع نحوه، والنفور من الشر والبعد عنه .

##### أقسام أفعال الإنسان

##### تنقسم أفعال الإنسان -أي ما يقع منه وما يقع فيه- إلى قسمين: ضرورية واختيارية:

##### الفعل الضروري: ما حصل في الذات القائم به بإحداث الله تعالى وتخليقه من غير أن يكون للذات فيه فعل الكسب والاختيار ولا قدرةُ التحصيل والترك، نحو حركة المُرْتَعِش، وسكون اليد الشَلَّاء وغيرهما.

##### الفعل الاختياري: ما يحصل في الذات القائم به بإحداث الله تعالى وتخليقه أيضاً، لكن للذات فيه فعل الكسب والاختيار وقدرة التحصيل أو الترك، كالذهاب والمجيء والقيام والقعود .

       القسم الأول: لم يحصل خلاف بين العلماء والفِرَقِ بأنه من فعل الله وقضائه وتقديره لا دخل للإنسان في فعله ولا تركه ويحصل من الإنسان وفيه دون إرادته ورغبته؛ ولذلك لا يؤاخذُ عليه إن حصل ذلك أو لم يحصل، وهذا هو القضاء والقدر بمعنى الإيجاب والإلزام، ونظراً لهذا القسم من الأفعال فالإنسان (مُسَيَّر) .

ومن أمثلته: النوم، ورمشات جفن العين، ونبضات القلب، وحركة الأجهزة الهضمية، وعمل الكليتين، وخلقته وصورته، وذكورته وأُنوثته، وقوته وضعفه، وصغره وكهولته وشيخوخته، وذكائه وغبائه، وطوله وقصره، ولونه، وولادته وموته، وإبصاره وعماه، وسمعه وصممه، وفقره وغناه، ونصره والفتح عليه، وخوارق العادات.

       وقد نطقت آيات كثيرة تدل على هذه المعاني وأن الإنسان غير مختار بها ولا يملك الإرادة في وجودها وعدمها، منها: قوله تعالى: وَلَوْ شَاءَ الله لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ، وقوله تعالى: وَالله يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ .

       القسم الثاني: يتمثل بالكسب الدنيوي والحركات وجميع أفعال التكاليف الشرعية.

       وهذا القسم هو موضوع الخلاف بين الفِرَق، هل هو مخلوق لله فقط والإنسان يُكْرَهُ على فعله ولا مناص من التخلص عنه؟ أو هو مخلوق للعبد لا غير؟ أو هو مخلوق لله ومكسوب أو مكتسب للعبد؟

فأهل السُّنَّة يقولون: إن الله -تعالى- خلق العباد وخلق أفعالهم، فأفعال العباد مخلوقة لله، الله -تعالى- خلق العبد، ذاته وصفاته وأفعاله مخلوقة، كما قال تعالى: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ لكن العبد له اختيار، وله مشيئة، وله فعل، إلا أن مشيئته تابعة لمشيئة الله.

فأنت في البيت، تستطيع أن تجلس في البيت، وتستطيع أن تخرج، أي: لك اختيار لا أحد يمنعك، فالإنسان يفعل باختياره، وليس بمجبور، فله مشيئة، وله اختيار وله فعل، إلا أن مشيئته واختياره تبع لمشيئة الله، وهو مخلوق لله بذاته وأفعاله، كما قال تعالى : وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ هذه عقيدة أهل السنة والجماعة .

**موقف المخالفين أهل السنة والجماعة في الجبر والاختيار :**

موقف المعتزلة :

فالمعتزلة, غلّبت جانب الشرع على القدر , وغلت في الإيمان بالتكليف ؛ حتى طعنت في القدر , وأنه تعالى خالق لكل شيء , ومن ذلك أفعال العباد , وقدمت لهذه النتيجة مقدمات متعددة من تعليل أفعال الله تعالى بالحكمة, واستحالة الظلم عليه , وتحسين الأشياء وتقبيحها بالعقل , كل ذلك كان بمثابة الأدلة التي أرادت بها أن تدعم موقفها من نفي هذه المرتبة من مراتب القدر المتعلقة بأفعال العباد , وسبب ضلالها في تلك المسائل , إرجاعها كل شيء للعقل ؛ ابتعدت عن هدي الإيمان الذي يقضي بالتسليم التام لقضاء الله تعالى وقدره كما في الحديث الشريف : ( وأن تؤمن بالقدر خيره وشره ) .

    ولا شك أن المسلك الخاطئ الذي التزمته في الاستدلال على ما يجب في حق الله تعالى وما يمتنع عنه ؛ كان له أكبر الأثر فيما وقعت فيه من مخالفة النهج القويم المستمد من الكتاب والسنة , فقياس الشاهد على الغائب حملها على رد كل ما استقبحته من الأفعال المشاهدة من العباد وقاست عليها أفعال الرب تعالى دون أدنى تفريق  أو إعمال لداعي الفطرة الذي يهتف بأنه الرب سبحانه ليس كمثله أحد , وبهذا طعنت في أعظم حقيقة عرفها الوجود وهي انفراد الرب تعالى بالخلق والتدبير .

**الرد على المعتزلة**

عند سبر أقوال المخالفين لمنهج السلف من القدرية؛ نجد أن الانحراف داخلهم من رد نصوص بعض الكتاب , أو استخدام بعض الألفاظ التي لم ترد في الشرع , فهؤلاء القدرية ردوا صريح الكتاب بأن الله تعالى خالق لكل شيء , وأنه لا أحد يملك الخروج عن مشيئته ؛ كما قال : وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِين , فدلالة هذه النصوص على إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد صريحة صحيحة , لا يجادل فيها إلا مكابر , قد قدم هواه على الشرع الحكيم , وليس في ذلك ما يبطل الشرع وحكمة المولى تعالى ؛ كما فعل غلاة الجبرية ، ومتوسطوهم ,  فالله حكيم يضع كل شيء في محله .

     وسبب ضلالهم أنهم لم يفرقوا بين الخلق والفعل فالله تعالى لا يوصف بأنه فاعل لأفعال العباد وإنما خالق لها , فلا تنسب أفعالهم إليه تعالى إلا على جهة الخلق والإحداث أما أحكامها وأوصافها فهي تحيق بالعباد خيرها وشرها .

فكل دليل في نسبة الفعل إلى العبد يدل على قيامه به لا أنه خالق له محدث إياه من العدم .

     وبهذا كان لا بد من اعتقاد أن قدرة العبد ليست مستقلة في صدور الفعل وهذا معنى كونها حادثة وأن ما يصدر عنها من الأفعال حادث لحدوثها . فلا معنى إذا من اعتقاد أن نسبة الفعل للعبد يلزم معها أن يكون خالقا له .

**موقف الأشاعرة**

ظهرت الجبرية معظمة لجانب القدر , ملتزمة للإقرار بربوبية الله تعالى , ولكنها  أجحفت في الجانب الآخر : جانب الشرع , فالجبرية الغلاة أتباع الجهم ذهبوا إلى نفي الاختيار تماما عن العبد , وعدم التفريق بين ما يضطر إليه من الأفعال وما يريده , ونفت بذلك قدرة العبد تماماً , وردت الشرع , وجوزت على الله تعالى أن يعذب من قضى ساعات عمره في طاعة الله تعالى , وكان ممن تأثر بمنهجها فرقة الأشاعرة ؛ حيث عدلت فيه بعض التعديلات ؛ نتيجة اعتبارها للتكليف وجانب الشرع , فأثبتت قدرة العبد الحادثة , ونسبت له الكسب ؛ حتى يصح تكليفه بذلك , ولكن مفهوم الكسب عندها داخله اضطراب كبير , لم يعد يملك نتيجة له أحقية مفارقة مذهب الجبر , مع اختلاف في أثر المعتقد على الإيمان بالشرع  .

**الرد على الأشاعرة**

    الجبر مما لم يرد لأفعال العباد ؛ فلا يقال جبر وإنما خلق وجبل , فالله تعالى أعظم من أن يجبر أحدا على شيء , وإنما يخلق ويجبل عبده على ما يريد ؛ حتى يجعل العبد مريدا لأفعاله عن اختيار ومشيئة .

        لذا كان هذا من الألفاظ التي كرهها الإمام أحمد رحمه الله , فقد رد على من قال : إن الله جبر العباد , فقال : هكذا لا تقول وأنكر هذا وقال : يضل من يشاء ويهدي من يشاء , وفي رواية أخرى أنه في رده قال : بئس ما قال , ولم يقل شيئا غير هذا .

       وقد استدل الأشاعرة بقوله تعالى : وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى , ولا دلالة لهم على مذهبهم في الجبر , فقد أثبت المولى تعالى رمي العبد ولكنه نفى عنه الاستقلال بالرمي وهذه هي حقيقة الأسباب التي أثبتها أهل السنة وأرجعوا إليها فعل العبد وقدرته على إنجاز ما يريد .

**الإرادة الكونية والإرادة الشرعية**

الإرادة صفة من صفات الله ، وهي نوعان

1. إرادة كونية خلقية قدرية .
2. إرادة دينية شرعية أمرية .

وهذا تقسيم عند أهل السنة والجماعة وهو الحق الذي دلت عليه النصوص، الإرادة الكونية الخلقية عامة للمؤمن والكافر، ولا يتخلف مرادها، وكل ما في هذا الكون، وكل ما يكون ويوجد، فإن الله أراده كوناً وقدراً من خير وشر، وصحة وعافية، وعز وإذلال، وكفر وإيمان، وفقر وغنى، ومعصية وطاعة، وسعادة وشقاوة، فكل ما يكون في هذا الكون لا يكون إلا بقدرة الله، كما أن كل شيء خلقه الله، قال تعالى: اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، ...قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً ، والإرادة الكونية تعم المؤمن والكافر.

أما الإرادة الدينية الشرعية فهي خاصة بالمؤمن، وهي ترادف المحبة والرضا. فالإرادة الشرعية فيما أراده الله ورضيه من أحكام، وتشريع ما شرعه في الكتاب وعلى لسان نبيه ? فأمر به ونهى عنه، كقوله : وأقم الصلاة ، هذا أمر ديني شرعي أمر الله بإقامة الصلاة ديناً وشرعاً، ولكن قد يحصل المراد من الإرادة الشرعية وقد لا يحصل، فمن الناس من أطاع الله واستجاب، وأقام الصلاة، ومن الناس من لم يؤمن ولم يستجب، أما الإرادة الكونية، فإنه لا يتخلف مرادها.

تجتمع الإرادتان في حق المؤمن كأبي بكر ? رضي الله عنه-، فإن الله أراد منه الإيمان قدراً وشرعاً. وتتخلف في حق الكافر، فإن الله أراد الإسلام لأبي لهب ديناً وشرعاً، ولم يرده كوناً وقدراً.

من أمثلة الإرادة الكونية : قوله تعالى :  وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ . وقوله تعالى :   فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ .

الإرادة الكونية مرادفة للمشيئة ، قال تعالى : وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين .

أما الإرادة الشرعية فمن أمثلتها قوله ? تعالى – ..يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ، ..إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ، ...تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ... .

قوله تعالى:  وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتِيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ   
وَيُرِيدُ اللّهُ أَن يُحِقَّ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ .

وقوله تعالى:  مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا   
وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . وقوله تعالى:  وَاللّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيماً .

وأما أهل البدع فإنهم لم يقسموا الإرادة إلى قسمين فضلوا وأضلوا فالجبرية لم يثبتوا إلا الإرادة الكونية، والمعتزلة أثبتوا الإرادة الدينية الشرعية، ولم يثبتوا الإرادة الكونية فضلوا، وهدى الله أهل السنة والجماعة؛ فأثبتوا الإرادتين عملاً بالنصوص، فكان مذهب أهل السنة والجماعة هو الحق ووسط بين مذهبين باطلين الجبرية الذين لا يثبتون إلا الإرادة الكونية، والمعتزلة الذين لا يثبتون إلا الإرادة الدينية الشرعية.

فإذا رأينا مثلاً شيئا من الحوادث العامة، يعني رأينا شيئا من المخلوقات نقول: هذا واقع بقدر الله بمشيئته -سبحانه وتعالى- وإرادته يعني: الإرادة الكونية، لكن إذا صلى العبد وأطاع ربه فصلاته واقعة بالإرادتين، وإذا لم يصل عصى، ولم يصل فهو مأمور بالصلاة، والله يريد منه الصلاة، الإرادة الكونية، ولكنه لم يفعل، والله أحكم الحاكمين،  
وبهذا يعلم أن الله قد يشاء ما لا يحب، ككفر الكافر، ويحب ما لا يشاء كإيمان الكافر، الذي لم يحصل.   
فعلى كل حال ينبغي الفرق بين الإرادتين، فالمسلمون الآن يعلمون هذا ولله الحمد بفطرتهم، وبما علموه من كتاب الله، وسنة رسوله -عليه الصلاة والسلام- فإذا رأوا أيَّ أمر قالوا: هذا بقدر الله، وبمشيئة الله وبإرادته، يعلمون أنه لا يكون إلا ما يشاء، ويقولون: إنه تعالى يحب من عباده الإيمان والطاعة، هذه أمور محبوبة له سبحانه وتعالى، فليس كل ما في الوجود محبوبا له كما تقول الجهمية والجبرية، وليس شيء من الوجود خارجا عن الإرادة كما تقول القدرية. القدرية ينفون عموم المشيئة، ويخرجون أفعال العباد عن مشيئة الله، هؤلاء القدرية مجوس هذه الأمة .

**الإمـــــامـــــة**

إن السمع والطاعة لولاة أمر المسلمين أصل من أصول العقيدة السلفية، قل أن يخلو كتاب من بيانه وشرحه، وما ذاك إلا لعظم شأنها وأهميتها، إذ بالسمع والطاعة لهم تنتظم مصالح الدين والدنيا معاً، والخروج عليهم قولاً أو عملاً فساد الدين والدنيا.

وقد عُلم بالضرورة من دين الإسلام أنه لا دين إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بالسمع والطاعة.

ولقد كان السلف الصالح رضوان الله عليهم يولون هذا الأمر اهتماماً خاصاً، لاسيما عند ظهور الفتن، نظراً لما يترتب على الجهل به من الفساد العريض في العباد والبلاد، والعدول عن سبيل الهدى والرشاد.

واهتمام السلف بهذا الأمر له صور كثيرة نقلت إلينا ومنها:

**1-التحذير من الخروج عليه:**

مثال ذلك: ما قام به الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة رحمه الله، فقد تبنى الولاة في زمنه أحد المذاهب الفكرية السيئة وحملوا الناس عليه بالقوة والسيف، وأريقت دماء جم غفير من العلماء بسبب ذلك، وفُرض القول بخلق القرآن الكريم على الأمة، وقرر ذلك في كتاتيب الصبيان إلى غير ذلك من الطامات والعظائم ومع ذلك بقي الإمام أحمد لا ينزعه هوى، ولا تستجيشه العواطف، بل ثبت على السنة لأنها خير وأهدى فأمر بطاعة ولي الأمر وجمع العامة عليه، ووقف في وجه من أراد مخالفة الهدي النبوي انسياقاً وراء العواطف المجردة عن قيود الكتاب والسنة، أو المذاهب الثورية الفاسدة .

يقول حنبل رحمه الله: " اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله -أحمد بن حنبل رحمه الله- وقالوا له: إن الأمر قد تفاقم وفشا- يعنون إظهار القول بخلق القرآن وغير ذلك- ولا نرضى بإمارته ولا سلطانه، فناظرهم في ذلك، وقال: عليكم بالإنكار في قلوبكم، ولا تخلعوا يدا من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دمائكم ودماء المسلمين معكم، وانظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريح بر، ويُستراح من فاجر.

**2-التأكيد على الدعاء لهم:**

مثال ذلك: قول الإمام الحسن بن علي البربهاري رحمه الله "إذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فالعم أنه صاحب سنة-إن شاء الله تعالى-".

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله: لو كان لي دعوة ما جعلتها إلا للسلطان.

**3-التماس العذر لهم:**

كان العلماء يقولون" إذا استقامت لكم أمور السلطان، فأكثروا حمد الله وشكره، وإن جاءكم منهم ما تكرهون، وجهوه إلى ما تستوجيبونه بذنوبكم، وتستحقونه بآثامكم، وأقيموا عذر السلطان لانتشار الأمور عليه، وكثر ما يكابده من ضبط جوانب المملكة، واستئلاف الأعداء، وإرضاء الأولياء، وقلة الناصح، وكثرة التدليس والطمع" .

**قواعد الإمامة:**

**القاعدة الأولي**: وجوب عقد البيعة للإمام القائم المستقر المسلم، والتغليظ على من ليس في عنقه بيعة والترهيب من نقضها.

قال الإمام الحسن بن على البربهاري – رحمه الله تعالي – في كتاب (( السنة ))- له - : (( من ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به، فهو أمير المؤمنين، لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن ليس عليه إمام براً كان أو فاجراً ... هكذا قال أحمد بن حنبل )) .

وقد دل على ذلك ما أخرجه الإمام مسلم في ((صحيحه ))– كتاب الإمارة – أن عبد الله بن عمر جاء إلي عبد الله بن مطيع – حين كان أمر الحرة ما كان: زمن يزيد بن معاوية -، فقال عبد الله بن مطيع: أطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: أني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثا سمعت رسول الله يقول: ((من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات ليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية )).

**القاعدة الثانية**: من غلب فتولي الحكم واستتب له، فهو إمام تجب بيعته وطاعته، وتحرم منازعته ومعصيته.

وروى البيهقي في "مناقب الشافعي" عن حرملة قال: (( سمعت الشافعي يقول : كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمي خليفة، ويجمع الناس عليه، فهو خليفة )) .

وقد حكى الإجماع على ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله – في" الفتح"، فقال: "وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء " .

**القاعدة الثالثة**: إذا لم يستجمع المتغلب شروط الإمامة وتم له التمكين واستتب له الأمر ووجبت طاعته، وحرمت معصيته.

قال الغزالي رحمه الله : (( لو تعذر وجود الورع والعلم فيمن يتصدى للإمامة – بأن يغلب عليها جاهل بالأحكام، أو فاسق – وكان في صرفه عنها إثارة فتنة لا تطاق، حكمنا بانعقاد إمامته...))

**القاعدة الرابعة**: يصح في الاضطرار تعدد الأئمة ،ويأخذ كل إمام منهم في قطره حكم الإمام الأعظم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى : " والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد والباقون نوابه، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها، وعجز من الباقين - - فكان لها عدة أئمة، لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود، ويستوفي الحقوق .... " .

**القاعدة الخامسة**: الأئمة الذين أمر النبي بطاعتهم هم الأئمة الموجودون المعلومون، الذين لهم سلطان وقدرة، أما من كان معدوماً أو لا قدرة له على شيء أصلاً، فليس داخلاً فيما أمر النبي من طاعة الولاة، أمر بطاعة الأئمة الموجودين، قال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله: " أن النبي أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً " .

وحجة هذا : أن مقاصد الإمامة التي جاء الشرع بها من إقامة العدل بين الناس وإظهار شعائر الله –تعالي – وإقامة الحدود ونحو ذلك لا يمكن أن يقوم بها معدوم لم يوجد بعد، ولا مجهول لا يعرف.

**القاعدة السادسة**: مراعاة الشارع الحكيم لتوقير الأمراء واحترامهم، وذلك من طريقين:

الأول : الأمر بذلك والتأكيد عليه.

الثاني: النهي عن كل ما يقضي إلي التفريط في توقيرهم واحترامهم من سبهم وانتقاصهم، والتأليب عليهم، ونحو ذلك.

ودليل ذلك : حديث معاذ بن جبل ، قال : قال رسول الله : (( خمس من فعل واحدة منهن كان ضامناً على الله – عز وجل - : من عاد مريضاً، أو خرج مع جنازة أو خرج غازياً أو دخل على إمامة يريد تعزيزه وتوقيره، أو قعد في ببيته، فسلم الناس منه وسلم من الناس)).

**حكم الإمامة :**

نصب الإمام فرض واجب على المسلمين، وهذا باتفاق الأئمة والأمة ، لا ينازع في ذلك إلا مبطل أصم عن نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة بعد موت النبي عن نصب الإمام قبل الاشتغال بدفنه دليل قاطع على أنه من أهم الواجبات.

وأجمع على ذلك أهل التحقيق من العلماء، ففي"الأحكام السلطانية" – لأبي الحسن الماوردي- : " وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب – بالإجماع -، وإن شذ عنهم الأصم " .

قلت : الأصم، هو : أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم شيخ المعتزلة! ولا عبرة بخلافه.

**ومن الأدلة على وجوب نصبه :**

أن الشرع المطهر علق أحكاماً كثيرة بالإمام منها قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ).

ومن السنة عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله قال :(( إذا خرج ثلاثة في سفر، فليؤمروا أحدهم )).

**الصبر على جور الأئمة:**

الصبر على جور الأئمة أصل من أصول السنة والجماعة لا تكاد تري مؤلفاً في السنة يخلو من تقرير هذا الأصل، والحض عليه،وقد بلغت الأحاديث حد التواتر في ذلك، وهذا من محاسن الشريعة فإن الأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم يجلب من المصالح ودرأ من المفاسد ما يكون به صلاح العباد والبلاد.

جاء في"الشريعة" للأجري" : عن عمر بن يزيد، أنه قال: (( سمعت الحسن – أيام يزيد بن المهلب يقول – وأتاه رهط – فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم، ثم قال: والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا على ما لبثوا أن يرفع الله - عز وجل – ذلك عنهم وذلك أنهم يفزعون إلي السيف فيوكلون إليه، والله ما جاؤوا بيوم خير قط، ثم تلا : وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ .

وقال الحسن: " أعلم – عافاك الله – أن جور الملوك نقمة من نقم الله – تعالى -، ونقم الله لا تلاقي بالسيوف، وإنما تتقي وتستدفع بالدعاء والتوبة والإنابة والإقلاع عن الذنوب،إن نقم الله متى لقيت بالسيوف كانت هي أقطع".

فهذا موقف أهل السنة والجماعة من جور السلطان يقابلونه بالصبر والاحتساب، ويعزون حلول ذلك الجور بهم علي ما اقترفته أيديهم من خطايا وسيئات، كما قال الله – جلا وعلا – وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ، فيهرعون إلى التوبة والاستغفار ويسألون الله جل وعلا أن يكشف ما بهم من ضر.

ولقد جاء في النصوص من التحذير عن مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله – عز وجل الكريم – عن مذهب الخوارج ولم ير رأيهم وصبر على جور الأئمة وحيف الأمراء، ولم يخرج عليهم بسيفه...

أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن النبي قال: (( من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجمعة شبراً فمات فميتة جاهلية )) .

وروي التبريزي، عن كعب الأحبار، أنه قال :" السلطان ظل الله في الأرض، فإذا عمل بطاعة الله، كان له الأجر وعليكم الشكر، وإذا عمل بمعصية الله، كان عليه الوزر وعليكم الصبر، ولا يحملنك حبه على أن تدخل في معصية الله ولا بغضة على أن تخرج من طاعته ".

لزوم الجماعة

إن الاجتماع على الحق ولزوم الجماعة المتمسكة به؛ وعدم مفارقتهم؛ من مقاصد الشريعة الإسلامية ومحاسنها وفضائلها، ومن مميزات أهل السنة على غيرهم من أهل الأهواء، فلذلك كان من ألقابهم الشرعية وصفهم بأنهم: أهل السنة والجماعة.

**المراد بالجماعة:**

هم أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق.

**المراد بلزوم الجماعة:**

المعنى الأول : هو لزوم ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه و سلم و أصحابه الكرام رضي الله عنهم ، و لا يتم ذلك إلا بلزوم أهل العلم المجتهدين ممن عرفوا باتباع السنة و اقتفاء الأثر.

المعنى الثاني : هو لزوم الحاكم الذي اجتمع عليه المسلمون ، و طاعته في المعروف ، و عدم الخروج عليه ، و هذا سواء كان توليه بالاختيار أو بالقهر و الغلبة

**الأدلة من القران** :

* وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا .
* وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ .
* وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ .

**الأدلة من السنة** :

* حديث عمر : عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة
* حديث حذيفة : تلزم جماعة المسلمين

فحديث عمر قد اشتمل على الأمر الصريح بلزوم الجماعة ، وحديث حذيفة جاء بصيغة الخبر ولكنه بمعنى الأمر ، والأمر يقتضي الوجوب .

**الآثار المترتبة على لزوم الجماعة** :

* لا خيار للمؤمن في امتثال أمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم سواء ظهرت له الآثار المترتبة على فعل المأمور به أم لم تظهر ، قال تعالى : وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالا مُبِينًا .
* ما جاء في قوله : ( يد الله على الجماعة ) فإن هذا الخبر يفيد الرعاية التامة من الله تبارك وتعالى .
* ومن آثار تلك الرعاية الإلهية للجماعة عصمتها من الضلالة التي هي سبب كل شر وبلاء ، يقول النبي : ( إن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة ) ولا شك أن الملازم للجماعة مشمول بتلك الرعاية داخل في تلك العصمة من الضلالة .
* أيضاً استصلاح القلوب وتطهيرها من الغل ، يقول رسول الله : ( ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم أبدا ؛ إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمر ، ولزوم الجماعة ؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ) .

**فقه الأمر بلزوم الجماعة** :

إن النصوص التي تحث على الجماعة وترغب بلزومها وتبين أجر من لزم ولم يفارق, وتؤكد أن العصمة في وقت الفتن والمحن هو في التمسك بجماعة المسلمين فهي المخرج والمنجي بإذن الله منها قوله : ( من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ) .

* فانظر عظم الأجر على لزوم الجماعة بل إن الخير كل الخير فيها كما قال رسول الله ( يد الله مع الجماعة ) .
* فيد الله مع الجماعة ويد الله على الجماعة ينصرهم ويؤيدهم ويسددهم وهو معهم معية خاصة: معية النصر والتأييد متى ما كانوا مجتمعين على الحق مجتمعين على طاعة الله وطاعة رسوله .

**خطر الخروج عن الجماعة :**

* يجب أن يعتقد المسلم أن له إمامًا، وأن له أميرًا يَدِينُ الله له بالطاعة في غير معصية الله؛ فإنه مَن مات وليس له إمام، فإنه يموت ميتةً جاهلية والعياذ بالله. وقال: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» .
* وهو عند الحاكم في المستدرك بلفظ: «من فارق الجماعة واستبدل الإمارة لقي الله ولا حجة له عنده» .
* وكان السلف الصالح لا يخرجون على حكامهم، ولو كانوا على مذهب مخالف لسنة النبي .

1. () المعجزة وكرامات الأولياء: (ص27) ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: (11/311-312) . [↑](#footnote-ref-2)
2. () الجواب الصحيح: (5/412) . [↑](#footnote-ref-3)
3. () ينظر: فتح الباري (6/581) . [↑](#footnote-ref-4)
4. () شرح العقيدة الطحاوية: (1/140) . [↑](#footnote-ref-5)